على هذا النحو ، بل هو الاخر تعبير عن تلاقي تجربتين هامتين معا : تجربة النضال الفلسطيني منذ مطلع هذا القرن مع الانظمة العربية ، وتجربة النضال العربي عموما مع الحكام العرب ايضا ٠

فحرص الثورة على استقلالية قرارها السياسي ، هو بالدرجة الاولى ، حرص على حريتها في متابعة النضال تحت كل الظروف ، وفي مختلف الاوضاع ٠ ذلك ان التنازل عن استقلالية هذا القرار لقوى رسمية عربية او دولية انما يجعل النضال الفلسطيني بأسره تحت رحمة هذه القوى التي تجد نفسها مدفوعة اما بعامل التواطؤ او بعامل الخوف او مراعاة لموازين القوى السائدة ، الى تجميد النضال الفلسطيني او انهائه ٠

وبهذا المعنى ، يمكننا ان نقول انه اذا كان استمرار النضال الفلسطيني المسلح ضد العدو الصهيوني دافعا مهما باتجاه وحدة النضال العربي ، ومحركا رئيسيا على المستوى القومي ، فان الحرص على استقلالية القرار الفلسطيني يصبح حرصا على استمرارية النضال وبالتالي على استمرارية الدافع باتجاه وحدة النضال العربي ٠

كذلك فان حرص الثورة الفلسطينية على استقلالية قرارها السياسي هو حرص على الحفاظ على موقع خاص لشعب فلسطين وحقوقه في كافة المداولات السياسية الدائرة حول ما يسمى (بأزمة الشرق الاوسط) ٠

وقد بدا واضحا ، خلال السنوات الخمس التي تلت حرب تشرين ، ان هذا الحرص الفلسطيني على الموقع المستقل الخاص ، والتمثيل المستقل الخاص ، والكيان المستقل الخاص ، قد كان احد ابرز اسباب الارتباك الذي واجهته مخططات التسوية الامبريالية في المنطقة ٠ وان كافة الجهود الامبريالية والصهيونية كانت تتركز حول التنازل الفلسطيني عن هذا الموقع المستقل ، والتمثيل المستقل ، والكيان المستقل ، لمصلحة جهة عربية اخرى من اجل تسهيل الوصول الى تسوية بالشروط الاميركية او الاسرائيلية ٠

فعلى الرغم من « وحدوية » المشروع الذي يحمل اسم (المملكة العربية المتحدة) فانه كان اكثر انسجاما مع مخططات التسوية من مشروع استقلالية القرار الفلسطيني ، وبالتالي فان الاستقلالية هنا ، وبهذا المعنى ، وفي هذا الظرف بالذات ، هي برنامج عملي مناهض للمشاريع الامبريالية والصهيونية المطروحة ٠

وبقدر ما يشكل ارباك التسويات المطروحة فرصة لاستمرار النضال العربي على طريق الوحدة والتحرر ، تشكل استقلالية القرار الفلسطيني ، كعامل ارباك لهذه التسويات الحريصة على الغاء الوجود المستقل للشعب الفلسطيني ، عاملا هاما على طريق توفير الظروف لوحدة النضال العربي ٠